

السؤال الصعب: متى ستصل الأسواق إلى القاع لتعاود ارتفاعها من جديد؟

## «فوربس»: السنوات المقبلة أشد إيلاماً لأسواق الطاقة العالمية

محمود عيسى

قالت مجلة فوربس انه قبل التنبؤ بما ستكون عليه حال النفط والغاز في 2016 فانه يجب الالتفات الى ما شهده عام 2015 من تطورات على الساحة النفطية وادت الى ما نشهده اليوم. وأضافت أن أسعار النفط واصلت تدهورها الى حد انه بات من المألوف الاعلان بصورة متكررة عن تسريح العاملين في شركات النفط والغاز والخدمات النفطية، كما لم تكن شركات النفط الكبرى محصنة من هذه الآثار، بل ان موجة التسريحات قد طالت الى جانب تخفيض المصروفات الرأسمالية، ومن اكثر الشركات التي أعلنت خفضا في المصاريف شركة شيفرون، ثانياً كبرى شركات النفط الأميركية بعد شركة اكسون موبيل وكونوكو فيليبس في هيوستون التي تعتبر اكبر الشركات النفطية المستقلة في العالم في مجال التنقيب والإنتاج.

وقد أعلنت كل من شركتي شيفرون وكونوكو فيليبس مطلع ديسمبر الماضي عن خفض التكاليف بواقع 24٪/25٪ على التوالي. وهذا يعني خفضاً بمليارات الدولارات.

زيادة العطين بلة

### تسريح آلاف

### العاملين وشركات

### النفط الكبرى تتكبد

### خسائر بمليارات

### الدولارات

### هناك حقبة من

### الآلام المزمنة

### والمستديمة وغير

### المسبوقة بسبب

### تخمة المعروض

وقالت «فوربس» ان ما يزيد الأمر سوءاً دخول منتجين جدد الى السوق العام المقبل ليضخوا كميات إضافية من مشاريع أستراليا، ومن مشاريع في خليج المكسيك في يناير، حيث ستبدأ عمدة حقبة جديدة من تاريخ الغاز الطبيعي، وبالطبع هي ليست الحقبة الذهبية التي نتجت بها وكالة الطاقة الدولية قبل 4 سنوات، ولكنها حقبة من الآلام المزمنة والمستديمة وغير المسبوقة، حيث تشهد تخمة عرض في الأسواق تستمر حتى أواسط عشرينيات القرن الجاري. كما سيستهيظ الأسعار الفورية للغاز في آسيا في



بات من المألوف الاعلان بصورة متكررة عن تسريح العاملين في شركات النفط والغاز في ظل تدور أسعار الخام

اما عن كيفية اعادة الاستقرار والتوازن من جديد الى الأسواق، فمن السهولة الاجابة عن هذا التساؤل عندما تتناقص التخمة النفطية في

ومن المتوقع ألا تكون السنوات المقبلة نزهة لأسواق الطاقة العالمية، بل انها ستكون مريرة وأشد إيلاماً.

2016 الى حوالي 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، والى 5 دولارات او ربما اقل خلال السنوات القليلة التي تتبع 2016.

الأسواق ويتسارع الطلب على النفط، بما في ذلك نمو الطلب الصيني على النفط، أما السؤال الصعب والسذي لم يتعرض له احد

(أ.ف.ب)

معاناتها الطقس الاكثر دفئاً، وقد هبطت أسعاره في الولايات المتحدة الى ادنى مستوياتها منذ 1999، كما خسرت أسعاره في منطقة آسيا الباسيفيك أكثر من 60٪ منذ مطلع فبراير 2014، بسبب تراجع الطلب من أكبر مستوردين عالميين للغاز الطبيعي المسال وهما اليابان وكوريا الجنوبية.

حرب المنتجين

وتضيف المجلة ان إصرار منظمة أوبك على عدم خفض الإنتاج طيلة عام 2015 دفع روسيا الى الدفاع عن حصتها وخوض معركة ضروس للدفاع عن حصتها في الأسواق الأوروبية والآسيوية ورفع انتاجها الى أكثر من 10 ملايين برميل يوميا وهو مستوى لم تسجله روسيا منذ العهد السوفييتي.

ولما كانت أسعار النفط تتهاوى الى ما دون الحاجز النفسي المهم وهو 40 دولارا للبرميل بالنسبة لمعظم النفوط العالمية، فإن الأسعار الآن تحوم حول منتصف الثلاثينيات من الدولار، وبالتالي فان من سيق ان توقعوا الهبوط الى خانة العشرينيات لم يعد بالإمكان اعتبارهم مجانين كما كان ينظر اليهم من قبل.

حتى الآن فهو: متى تصل الأسعار الى القاع لتبدأ صعودها من جديد؟ أسواق الغاز الطبيعي المسال عانت هي الاخرى بشدة وزاد من

## النفط ينهي 2015 بأجواء متشائمة

سنغافورة - رويترز: ظلت أسعار النفط تتحرك في ظل أجواء متشائمة خلال جلسة التعاملات الآسيوية الأخيرة لعام 2015 بعدما أدت زيادة قياسية في مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة إلى تنامي القلق من تخمة المعروض العالمي، الأمر الذي دفع الأسعار إلى التراجع بنحو الثلث على مدى 2015. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة زادت 2,6 مليون برميل الأسبوع الماضي مقابل توقعات محللين في استطلاع لـ «رويترز» بانخفاضها 2,5 مليون برميل. وأوقفت أسعار النفط نزيف الخسائر بعدما هبطت بما يزيد على 3٪ في الجلسة السابقة،

حيث تم تداول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند نحو 36,70 دولارا أمس الخميس، بينما بلغ خام القياس العالمي مزيج برنت 36,66 دولارا للبرميل. وتراجع الخامات بنحو الثلث على مدى 2015. ولا تزال آفاق أسعار النفط قاتمة، حيث يقول محللون مثل بنك جولدمان ساكس إن أرباح منتجين من السوق ربما يستلزم نزول سعر الخام إلى 20 دولارا للبرميل بما يتيح للسوق استعادة توازنها.

وقال بنك مورجان ستانلي الأميركي في توقعاته للعام المقبل إن النفط سيواجه أوضاعاً غير مواتية متنامية في 2016، مشيراً إلى استمرار الزيادة في الإمدادات العالمية المتاحة وتباطؤ الطلب كعوامل رئيسية لذلك.

## النعمي: السعودية لا نرفض قيوداً على إنتاجها النفطي

«يمكن الاعتماد عليها» ولن تتغير. وأدلى النعمي بتعليقات مماثلة في السابق عندما سئل عن خطط لزيادة الإنتاج.

وأعلنت السعودية الإثنين الماضي خطتها لتقليص عجز الميزانية الناتج عن هبوط أسعار النفط من خلال ضبط كفاءة الإنفاق وإصلاحات لدعم الطاقة وخطط الخصخصة.

وقاد أكبر مصدر للنفط في العالم تحولاً في سياسة منظمة أوبك العام الماضي يرفض دعوات الى خفض الإنتاج لدعم الأسعار، مفضلاً بدلاً من ذلك الدفاع عن الحصص السوقية.

الرياض- رويترز: قال وزير البترول السعودي علي النعمي إن المملكة لا ترفض قيوداً على إنتاجها النفطي ولديها طلب إضافي.

وأضاف النعمي وفقاً لما نقله تلفزيون «الإخبارية» أن الزيادة في الإنتاج تتوقف على طلب الزبائن وأن المملكة تفي بطلب زبائنها ولديها القدرة على تلبية الطلب.

وفي وقت سابق، نسبت صحيفة وول ستريت جورنال - التي أوردت أيضاً تعليقات النعمي - إلى الوزير قوله إن السياسة النفطية للسعودية

## التوقع الأبرز استمرار معدلات التضخم والفائدة المنخفضة في الاقتصادات الكبرى طريق محفوف بالمخاطر ينتظر الاقتصاد العالمي في 2016



ما الذي ينتظر الاقتصاد العالمي في 2016؟

اعتبر تحليل نشرته «الجارديان» أن العام 2016 سوف يشهد «مرحلة خطيرة» للاقتصاد العالمي، استعداداً ربما لظهور المشاكل القديمة على السطح مرة أخرى. وأشار التحليل إلى أن ضعف النمو في الأرباح، وارتفاع الديون الشخصية، وتراجع ذروة ازدهار أسعار الأصول سوف يؤدي إلى أزمة مالية ضخمة، لكنها ليست متوقعة خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

ويرى التقرير أن هبوط أسعار النفط له آثار مفيدة للاقتصاد العالمي تتمثل في وفرة القدرة الشرائية الإضافية للأسر والشركات التي تستهلك الطاقة، بالإضافة إلى تراجع معدل التضخم.

ويوجد تأخير دوماً أو فاصل زمني بين تراجع أسعار النفط وآثاره على ارتفاع الإنفاق، بسبب حرص المستهلكين على التكدس أولاً من هذا الهبوط مستدام وليس طارئاً.

وبعد مرور 16 شهراً من بدء الهبوط الحاد لأسعار النفط من مستوى 115 دولاراً للبرميل ما زالت هناك إمكانية لمزيد من الانخفاض قرب مستوى 30 دولاراً مع عدم وجود إشارات على اتجاه «أوبك» لخفض الإنتاج.

رفع الفائدة

وسيتحمل أثر هبوط أسعار النفط في استمرار معدلات التضخم المنخفضة أدنى توقعات البنوك المركزية الكبرى، في الوقت الذي يهتم فيه الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا والمركزي الأوروبي بمعدل التضخم الأساسي، والذي يستبعد تكاليف الطاقة والغذاء.

ومن الصعب على البنوك المركزية رفع معدل الفائدة مع اتجاه التضخم للانخفاض أدنى المستهدف، كما أن تراجع التضخم يؤثر سلباً على القدرة التفاوضية لزيادة

## البورصة المصرية ستشهد أكبر عدد طروحات في 2016



من المتوقع ان يشهد 2016 زخماً كبيراً في عمليات الطروحات هو الأعلى في تاريخ السوق

تاجيل تلك الطروحات جاء لأسباب خارجة عن إرادتها منها أوضاع الأسواق العالمية. ولغت إلى أن الطروحات التي ستشهدها البورصة في 2016 موزعة بين قطاعات اقتصادية مختلفة من اغذية وتجارة وتشهيد وبناء وبتترول، ومنها إلى أنه لأول مرة منذ 10 سنوات يتم قيد شركة مملوك جزء منها للعام وهي شركة موبكو للأسمدة.

وأكد عمران جاهزية البورصة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات القومية والحكومية في قطاعات الكهرباء والطاقة والطرق والمياه وغيرها، مشيراً في الوقت نفسه إلى حاجة البورصة لدعم الحكومة من خلال التوسع في طرح شركات حكومية جديدة بالسوق والاستفادة من التمويل الذي يوفره سوق المال سواء من خلال المساهمين أو السندات أو أدوات الدين الأخرى.

واستبعد رئيس البورصة المصرية وجود نية لتعديل آليات عمل مؤشرات البورصة المصرية، مؤكداً أن البورصة بها العديد من المؤشرات النوعية ومعدة وفقاً للنظم الدولية. وحول آلية «تي بلس ون»، أوضح رئيس البورصة أنها كانت مطلباً من جموع المستثمرين، لكن هناك بعض الأمور الفنية أعاقت الاستفادة المثلى من تلك الآلية وجار العمل على تجاوزها من خلال توفير إلتحان بقيمة 500 مليون جنيه للشركات لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الآلية خلال 2016. وحول الشركات التي لم توفق أوضاعها ولم تقم البورصة بشطبها، أكد رئيس البورصة انه لن يقدم على شطب أي شركة من جداول البورصة ولم توفق أوضاعها الا اذا ما تبين من استنفاد كافة السبل مع تلك الشركات لتوفيق أوضاعها.

القاهرة - أ.ش. كشف رئيس البورصة المصرية د.محمد عمران أن البورصة ستشهد خلال عام 2016 أكبر عدد من الطروحات في تاريخها في عام واحد بعدد يتراوح ما بين 12 و14 طرحاً، وذلك في حال ما التزمت الشركات التي قيدت بالبورصة بطرح حصص منها بالسوق وفقاً للقواعد المعمول بها.

وقال عمران في لقاء أجرته معه شبكة «سي إن بي سسي عربية» أمس إن الأسابيع الاخيرة من عام 2015 شهدت قيد نحو 12 شركة جديدة بالبورصة، ومع التوقعات بقيد شركات أخرى في العام الجديد، فإن 2016، سيشهد زخماً كبيراً في عمليات الطروحات هو الأعلى في تاريخ السوق ما سيسهم في زيادة جاذبية البورصة المصرية.

وأضاف أن البورصة المصرية بدأت بشكل جيد في 2015، حتى تجاوز مؤشرها مستوى الـ 10 آلاف نقطة، لكن ظهرت بعد ذلك بوادر سلبية على أداء السوق ومؤشراته وأحجامالتداول فيه، كان أغلبها قادم من الخارج مثل خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي من 3,5٪ إلى 3,3٪ في 2015 بالإضافة إلى تراجع نمو الناتج الصناعي الصيني وأزمة الديون الأوروبية وتباطؤ نمو الاقتصاد الأميركي والاقتصادات الأخرى الناشئة. وأشار إلى أنه رغم كل تلك الظروف التي أثرت بالسلب على أداء الأسواق ومنها البورصة المصرية إلا أن السوق المصرية تصدرت أسواق المنطقة من حيث الطروحات في 2015 بقيمة 6,1 مليار جنيه وعدد 14 شركة جديدة. ونوه بان الشركات التي لم تتمكن من طرح حصص من أسهمها بالسوق رغم قيدها وطلبت تاجيل توفيق أوضاعها، قد تتمكن خلال العام 2016 من اتمام عمليات الطرح، خاصة أن

يخص الوضع الاقتصادي في الصين، حيث يرى محللون أن بكين تسير على الأمر بشكل كبير، في حين يعتقد آخرون أن البلاد تعاني بعد سنوات من الإفراط في الاستثمار في مصانع غير منتجة والمضاربة العقارية.

وتظهر صعوبة معرفة الوضع الاقتصادي في الصين مع حقيقة السمعة غير الجيدة للإحصاءات في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فبينما تؤكد الأرقام الرسمية أن الاقتصاد نما بمعدل 7٪ سنوياً، فإن بيانات استهلاك الكهرياء والنقل بالسك الحديدية ترجح انخفاض النمو عن هذا المستوى.

### التعافي المفقود

كما تعاني منطقة اليورو على مدار السنوات الست الماضية من ظهور «أزمة ما» كلما ظهرت بوادر التعافي الاقتصادي، وفي العام المقبل قد تبرز الأزمة في اليونان التي قد تسقط في فخ الديون والتخلف أو إسبانيا أو فرنسا.

وتظهر أسباب إمكانية استمرار التعافي الاقتصادي بشكل مستقر في منطقة

الأجور. وخلال سنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية ومع تجاوز التضخم مستهدف الحكومة البالغ 2٪ عرض مالكو الشركات البريطانية زيادة في الأجور بنسبة 4٪، في حين أنه مع وصول فائهم لا يرون سبباً لتقديم أكثر من زيادة 2٪.

وتتهم البنوك المركزية بوجود إشارات على إمكانية زيادة الأجور بعد سنوات من النمو المتسارع وانخفاض البطالة، وفي حال لم ترتفع الأجور بوتيرة مناسبة فإنها قد لا تجد أسباباً لرفع تكلفة الاقتراض.

ويظهر التوقع الأبرز العام المقبل في استمرار معدلات التضخم والفائدة المنخفضة في الاقتصادات الكبرى لفترة أطول مما كان متوقعا.

### استمرار التباطؤ

ويعتقد التقرير أن الصين ستكون ثاني أبرز الموضوعات التي ستثير الاهتمام العام المقبل، ليكون التساؤل هو مقدار التباطؤ في معدل نمو الاقتصاد وليس ما إذا كان سيتباطأ أم لا. وتنبأين آراء الخبراء فيما